60 % نسبة التصويت بانتخابات العراق وسط تفجيرات

بغداد / متابعات :

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق أن نسبة التصويت غير النهائية في الانتخابات التشريعية بلغت 60 %، وسط هجمات استهدفت مراكز اقتراع قتل فيها 14 شخصا.

ويعتبر مراقبون هذه الانتخابات استفتاءً على رئيس الوزراء نوري المالكي الذي يحكم البلاد منذ ثماني سنوات ويسعى لولاية ثالثة.

وقال رئيس الإدارة الانتخابية في المفوضية مقداد الشريفي في مؤتمر صحفي بالعاصمة بغداد بعد نحو ثلاث ساعات من إغلاق مراكز الاقتراع أبوابها أمام الناخبين، إن "نسبة المشاركة استنادا إلى سجل الناخبين بلغت 60 %".

لكنه عاد وأكد أن هذه النسبة لا تشمل بعض المناطق بما يعني أنها غير نهائية، موضحا أن المفوضية تنتظر ورود أرقام من بعض "المناطق الساخنة".

وكان التصويت الخاص بالقوات المسلحة والمستشفيات والسجون قد نظم يوم الاثنين الماضي، بينما أدلى العراقيون المقيمون في الخارج بأصواتهم يومي الأحد والاثنين الماضيين.

وتنافس في هذه الانتخابات 9039 مرشحا على أصوات أكثر من 20 مليون عراقي، أملا بدخول البرلمان المؤلف من 328 مقعدا.

تجدر الإشارة إلى أن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية عام 2010 بلغت 62.4 %.

وقد شهدت الانتخابات ترتيبات جديدة من بينها استخدام الختم الإلكتروني والبطاقة الذكية. وفي كردستان حرم أكثر من 90 % من المواطنين العرب -الساكنين في الإقليم أو النازحين إليه- من التصويت بسبب عدم تخصيص مراكز خاصة لهم.

وأكدت شبكة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط هذه النسبة، مشيرة إلى أن تعداد العرب الذين يحق لهم الانتخاب في الإقليم يربون على 30 ألفا.

وفي إقليم كردستان جاء الإقبال على مراكز الاقتراع دون التوقعات، ففي أربيل تجاوز بالكاد حاجز 60 %، وسط إجراءات جديدة طبقتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قللت إلى حد ما من سرعة الحركة والتصويت داخل أروقة مراكز الاقتراع.

وإلى جانب انتخابات مجلس النواب العراقي، صوت سكان محافظات كردستان العراق لانتخاب مجالس محافظات الإقليم الثلاث، وهي المرة الثانية من نوعها منذ عام 2003، ويتوقع أن تغير خارطة الحكومات المحلية في هذه المحافظات.

من جهة أخرى، لم تشهد مدينتا الفلوجة في محافظة الأنبار والكرمة في غرب بغداد أي مظهر من مظاهر الانتخابات، وذلك بسبب خروج المدينتين وبعض أريافهما عن سيطرة الحكومة العراقية منذ أكثر من أربعة أشهر.

ولم تتمكن مفوضية الانتخابات من افتتاح مراكز انتخابية هناك، كما لم تتمكن الكيانات السياسية ومرشحوها من تنظيم دعاية انتخابية في الفلوجة والكرمة اللتين أعلن من لم ينزح من سكانهما مقاطعتهم للانتخابات. كما غابت مظاهر الانتخابات عن أحياء الحوز والملعب والضباط والأندلس وشارعي ستين وعشرين في الرمادي.

وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد هيأت 8075 مركزا انتخابيا تضم 48 ألفا و852 محطة انتخابية في أنحاء البلاد لاستقبال الناخبين، واعتمدت عشرات الآلاف من المراقبين الدوليين والمحليين والإعلاميين من داخل العراق وخارجه.

وأدلى العراقيون بأصواتهم في أول انتخابات تشريعية عامة منذ انسحاب القوات الأميركية، وسط هجمات استهدفت مراكز اقتراع قتل فيها 14 شخصا وأصيب نحو 25 آخرين بجروح في مناطق متفرقة من البلاد.

وشملت هذه الهجمات تفجيرين وعشرات قذائف الهاون، ونحو عشر عبوات ناسفة و11 قنبلة صوتية.

وكانت الأحداث الأمنية في الأيام الأخيرة التي سبقت الانتخابات ألقت شكوكا حيال قدرة القوات المسلحة على الحفاظ على أمن الناخبين، حيث شهد العراق موجة تفجيرات في يوم الاقتراع الخاص بهذه القوات الاثنين، وتفجيرات إضافية الثلاثاء، قتل فيها نحو 80 شخصا.

وأصيب العشرات بجروح في سلسلة هجمات استهدفت مراكز اقتراع في مناطق متفرقة من البلاد بينما كان العراقيون يدلون بأصواتهم، علما بأن انتخابات العام 2010 شهدت مقتل نحو 40 شخصا في أعمال عنف مماثلة.

ويعتبر مراقبون هذه الانتخابات استفتاءً على رئيس الوزراء نوري المالكي الذي يحكم البلاد منذ ثماني سنوات ويسعى لولاية ثالثة.

ورغم ما تشهده العديد من المناطق العراقية من تفجيرات واضطراب أمني، إضافة إلى ارتفاع البطالة وشكوى من سوء الخدمات وعلى رأسها انقطاع الكهرباء، بدت الانتخابات وكأنها تدور حول المالكي نفسه واحتمالات بقائه على رأس الحكومة رغم إعلانه في فبراير 2011 أنه سيكتفي بولايتين.

وقال المالكي عقب الإدلاء بصوته في فندق "الرشيد" بالمنطقة الخضراء المحصنة في بغداد حيث أدلى قادة البلاد بأصواتهم، "فوزنا مؤكد ولكننا نترقب حجم الفوز".

ورأى أن شكل الحكومة المقبلة يتوقف على الانتخابات وعلى كثافة المشاركة فيها وعلى الاختيار، معربا عن أمله بأن يحصل على نسبة نجاح تؤهله لتشكيل حكومة أغلبية.

خطر التفكك في العراق

› رندة تقي الدين

في أوائل الشهر الماضي شهدت المنطقة العراقية عين الجحش جنوب الموصل تخريباً أدى الى وقف خط كركوك النفطي الى جيهان في تركيا مما أوقف تصدير حوالى ٣٠٠ ألف برميل في اليوم من النفط الخام من انتاج شمال العراق أي خسارة حوالى ٣٠ مليون دولار في اليوم بعدما كان انتاج كركوك بأكثر من نصف مليون برميل في اليوم.

وهذا التخريب ليس الاول في العراق تقوم به ميليشيات سنّية ولكن الامر الجديد ان الميليشيات بقيت على الموقع ولم تهرب بل منعت فرق النفط من تصليح ما تم تخريبه. حتى ان الاكراد عرضوا على السلطة المركزية بناء خط آخر.

هذا الحدث يدق ناقوس خطر تفكك العراق إذ يظهر ان عدداً من المناطق أصبحت خارج سيطرة السلطة المركزية. والخطر بتفكيك العراق وارد وموجود اذا حصل رئيس الحكومة نوري المالكي على غالبية مطلقة في الانتخابات وهذا مستبعد. فلو حصل على مثل هذه الغالبية لاستمر في سياسته التي عادت الجميع من اكراد ومناطق سنّية. لو حصل المالكي على غالبية مطلقة تمكنه من تشكيل حكومة سيستمر في سياسته المرتكزة على التوتر والخلاف مع الاكراد ومع السنّة. عندئذ سيكون هناك خطر كبير في تفكك العراق لانه عندها سيتخذ مواقف اكثر تشدداً مع الاكراد حول مسألة تصدير النفط. اما بالنسبة الى المناطق السنّية فالخلاف بين الشيعة والسنّة بكل احوال عميق في العراق وعززه المالكي.

لكن في الوضع الحالي لن يحصل المالكي على غالبية تمكنه من السير في اتجاه توتر متجدد مع الاكراد لانه سيحتاج الى حلفاء. فيظهر ان خطورة تفكك العراق ما زالت بعيدة اذا كان فوز المالكي محدوداً .الا ان سياسته غير مشجعة. فهو لعب دائماً على انقسامات العراق بدلاً من ان يوحد البلد. وعمل على تحالف اقليمي مع ايران والنظام السوري زاد التوتر مع سنّة العراق والمنطقة بأسرها ولم ينجح لا بمكافحة الفساد ولا بنهوض بلده الغني، لا اقتصادياً ولا أمنياً. وعودته الى رئاسة الحكومة في العراق أمر سلبي لهذا البلد الغني لان سياسته لم تسع الى المصالحة والعمل على توحيد الصف والابتعاد عن مخاطر التفكك والانقسام.

كان الامل ان تنشأ في العراق بعد صدام حسين ديموقراطية تكون مثالاً للأنظمة العربية. الا ان حكم المالكي وادارته للأمور في بلده والفساد المنتشر فيه بعيدة كل البعد عما يتمناه أي مواطن يؤمن بالمسار الديموقراطي. فالعراق بلد غني وكبير ومهم، لكنه يحتاج الى تجدد وتغيير كامل في من يدير امور. فالامل في الحقيقة ولوانه ضئيل، يكمن في الا يعود المالكي الى الحكم والا استمرت الامور تتدهور في العراق فيما خطر التفكك اصبح يتفاقم.

اتساع التمرد في أوكرانيا.. وكييف تطرد الملحق العسكري الروسي

كييف / متابعات :

أمرت كييف الملحق العسكري الروسي لديها بمغادرة البلاد واعتبرته شخصا غير مرغوب فيه، بينما وضعت قواتها المسلحة في حالة استنفار قصوى في محاولة لمحاصرة التمرد الانفصالي الموالي لروسيا المستمر في الاتساع شرق البلاد، في حين اتفق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع كل من رئيس الوزراء البريطاني ديفد كاميرون ورئيس الوزراء الإيطالي ماتيو رينتزي على أن الأزمة الأوكرانية لا يمكن حلها إلا بالوسائل السلمية.

ففي خطوة من شأنها زيادة التوتر أعلنت الخارجية الأوكرانية أنه تمّ توقيف الملحق العسكري الروسي في كييف واعتباره شخصا غير مرغوب فيه. وأكدت أن على الدبلوماسي الروسي -الذي لم تذكر اسمه- مغادرة أوكرانيا في أقرب وقت "في ضوء سلوك لا ينسجم مع صفته".

وأوضحت أن جهاز الأمن الأوكراني اعتقل الدبلوماسي أمس خلال عمل تجسسي إثر عملية استخباراتية ناجحة.

وواصل الانفصاليون الموالون لروسيا توسيع سيطرتهم على مجموعة من المدن في شرق أوكرانيا، وأصبحوا يسيطرون على مواقع إستراتيجية في أكثر من 12 مدينة.

وقالت وكالة رويترز إن مسلحين سيطروا فجر أمس على المباني الرسمية في جورلوفكا التي يسكنها نحو ثلاثمائة ألف شخص.

وذكرت وكالة إنترفاكس أوكرانيا للأنباء أن نحو ثلاثين انفصاليا مؤيدا لروسيا سيطروا أيضا على مجلس محلي في مدينة التشيفسك إلى الشرق في منطقة لوجانسك، ونزعوا العلم الأوكراني قبل أن يسمحوا للعاملين بالمغادرة.

ووضعت كييف قواتها المسلحة في حالة استنفار قصوى، وقال الرئيس الأوكراني الانتقالي أولكسندر تورتشينوف إن القوات في حالة استنفار شامل للقتال في حال حصول غزو من قبل القوات الروسية المحتشدة عند الحدود.

وردت موسكو بدعوة كييف إلى أن توقف استخدام هذه اللهجة العدائية التي قالت إنها ترمي إلى ترهيب شعبها، ووصفتها بـ"لغة الولع بالقتال".

وقال تورتشينوف خلال لقاء مع حكام المناطق أمس الأول إن هدفهم الأول هو منع اتساع رقعة "الإرهاب" إلى دونيتسك ولوغانسك ومناطق أخرى.

وأوضح أن هناك محاولات لزعزعة استقرار الوضع في خاركيف (شرق) وأوديسا (جنوب) ودنيبر وبيتروفسك (شرق) وزابوريجيا (جنوب شرق) وخرسون وميكولاييف (جنوب).

وهذه البلدات مجتمعة تشكل هلالا واسعا قريبا من القرم ومنطقة ترانسدينستريا، وهي منطقة انفصالية في مولدافيا تسيطر عليها روسيا عمليا.

من جهة أخرى، أجرى بوتين اتصالات هاتفية مع كل من كاميرون ورينتزي. وأوضح بيان صادر من الكرملين أن بوتين اتفق معهما على أن حلّ الأزمة الأوكرانية "لا يمكن بلوغه إلا بوسائل سلمية".

وقال البيان إن بوتين شدد على ضرورة تنفيذ سلطات كييف بنود اتفاق جنيف الصادر في 17 أبريل بأسرع ما يمكن، من أجل التخفيف من حدة التوتر في البلاد.

وأكد أن بوتين ورينتزي بحثا كذلك "وبشكل بناء" المسائل الملحة حول التعاون الروسي الإيطالي في مختلف المجالات، بما في ذلك قطاع الطاقة.

على صعيد آخر، لا يزال مصير مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذين يحتجزهم المتمردون منذ الجمعة الماضية في سلافيانسك معقل الانفصاليين بشرق أوكرانيا، مجهولا.

وأعلن فياتشيسلاف بونوماريف القيادي الانفصالي في سلافيانسك، أن "الحوار بناء وهناك فهم متبادل"، واعدا بإرسال المراقبين إلى بلدانهم في أول فرصة، لكنه أوضح أن المفاوضات مستمرة "لأسباب تقنية".

وفي دونيتسك قال متحدث باسم منظمة الأمن والتعاون "إنهم بخير"، من دون أن يدلي بمعلومات عن تطور المفاوضات.

وأعرب بوتين مساء الثلاثاء الماضي عن أمله بالإفراج قريبا عن المراقبين المحتجزين، وهم سبعة أجانب وأربعة أوكرانيين.

الشرطة التركية تفرق مظاهرة عمالية بإسطنبول

أنقرة / إسطنبول / متابعات :

استخدمت الشرطة التركية خراطيم المياه والغاز المدمع أمس الخميس لمنع مئات المتظاهرين من مخالفة حظر على التظاهر في عيد العمال والوصول إلى ميدان تقسيم في وسط إسطنبول.

وأوقفت السلطات جزئيا حركة النقل العام في المدينة، ونشرت حوالي أربعين ألفا من أفراد قوات مكافحة الشغب ومنعت الوصول إلى ميدان تقسيم، وهو نقطة تجمع تقليدية للنقابات العمالية ومركز احتجاجات استمرت لأسابيع الصيف الماضي.

وأغلقت الشرطة الميدان باستخدام العربات المصفحة والحواجز، كما تمّ خفض حجم عمل شبكة النقل العام بناء على أوامر الحكومة، مما حدّ من حركة المواطنين.

وكان متظاهرون يلوحون بالأعلام حاولوا اختراق صفوف الشرطة التي قابلتهم بخراطيم المياه والغاز المدمع في حي بشيكتاش على مشارف مضيق البوسفور قرب ميدان تقسيم. وتردد أن المتظاهرين هاجموا الشرطة بزجاجات المولوتوف والمقاليع.

الشرطة منعت التظاهر في تقسيم بموجب حكم قضائي (غيتي إيميجز)

وفي شارع استقلال التجاري الرئيسي المؤدي إلى تقسيم جلس بعض أفراد الشرطة -بعضهم ارتدى ملابس مدنية وارتدى آخرون زي قوات مكافحة الشغب- خارج المتاجر المغلقة، وسمح لعدد قليل من السائحين بدخول الشارع ولكن بعد تفتيشهم.

وكانت المحكمة الدستورية في تركيا قد رفضت أمس الأربعاء دعوى قضائية تطالب بالسماح للنقابات بالتظاهر في الميدان.

يذكر أن 34 شخصا قتلوا في اشتباكات وقعت في مثل هذا اليوم الأول من مايو 1977 في تقسيم، مما أعطى الميدان أهمية رمزية.

وقال رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الأسبوع الماضي أمام البرلمان إنه لن يدع النقابات تصل إلى تقسيم. واقترحت الحكومة بدلا من ذلك أن يتجمع الحشد في مكان على مشارف إسطنبول، لكن النقابات العمالية رفضت الفكرة.

وقالت النقابات العمالية الرئيسية في بيان مشترك أول من أمس الأربعاء إنها ستكون في تقسيم رغم الحظر "غير المنطقي وغير الشرعي"، وإن كل الطرق ستؤدي إلى تقسيم في يوم عيد العمال و"سيستمر كفاحنا من أجل العمال والمساواة والحرية والعدل والسلام".

وكانت السلطات التركية قد أصدرت حظرا مماثلا العام الماضي مما دفع الآلاف من المتظاهرين المناهضين للحكومة إلى الاشتباك مع الشرطة بعدما حاولوا اختراق الحواجز حول الميدان الكبير.

وبعد أعمال العنف خرجت احتجاجات حاشدة في أنحاء مختلفة من تركيا أواخر مايو من العام الماضي، ومثلت أحد التحديات الكبيرة لحكم أردوغان منذ وصول حزبه العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002.

يُذكر أن الحركات العمالية ظلت ممنوعة من استخدام ميدان تقسيم منذ أكثر من ثلاثة عقود، لكن أعيد فتحه عام 2010 ليغلق مجددا العام الماضي بعدما تحولت المظاهرات إلى أعمال عنف.

تحذير من فشل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية

قال وزير الاقتصاد الإسرائيلي نفتالي بنات إنه يتوجب «تعلم التعايش» مع بقاء الصراع مع الفلسطينيين، مشيراً إلى أن أكثر ما يمكن لإسرائيل أن تعرضه على الفلسطينيين هو حكم ذاتي.

ونقلت النسخة العبرية لموقع صحيفة «يديعوت أحرنوت» أمس الأربعاء عن بنات قوله إن «عهد أوسلو ولى إلى غير رجعة، ونحن في عهد أكثر واقعية، ولا توجد حلول مثالية، وحتى عندما نسعى إلى التوصل إلى مثل هذه الحلول، فإننا نكتشف أننا نجلب فقط كوارث».

وأضاف بنات -الذي يرأس حزب «البيت اليهودي» ثالث أكبر حزب في الائتلاف الحاكم- أنه على الرغم من وصول المفاوضات إلى طريق مسدودة، إلا أن التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية يتواصل بشكل طبيعي.

وأشار المسؤول الإسرائيلي -الذي جاء حديثه تعقيبا على انتهاء الموعد الذي حدده وزير الخارجية الأميركي جون كيري لانتهاء المفاوضات بشأن تسوية الصراع مع الفلسطينيين- إلى أنه وضع خطة متكاملة أطلق عليها «خطة التهدئة»، تتضمن منح الفلسطينيين في الضفة الغربية كل مقومات الحكم الذاتي.

وتنطلق خطة بنات من افتراض أن الصراع سيتواصل دون حل متفق على إنهائه، وتتضمن فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق «ج»، التي تشكل أكثر من 60 % من مساحة الضفة الغربية.

ودفعت تلك التصريحات صحفا إسرائيلية للتحذير من التداعيات الخطيرة لإبقاء الصراع دون حل. وقالت صحيفة «معاريف» إن فشل المساعي الهادفة لتكريس حل الدولتين سيحول إسرائيل إلى دولة فصل عنصري (أبارتهايد)، يتم التعامل فيها مع الفلسطينيين على أنهم «مواطنون من الدرجة الثانية».

وحذر المعلق السياسي للصحيفة شالوم يروشالمي، أمس الأول الأربعاء، من أن إسرائيل تتجه إلى كارثة حقيقية ستعرضها إلى أزمة سياسية واقتصادية بسبب التدهور المتوقع في العلاقة مع الولايات المتحدة في أعقاب فشل جهود كيري في التوصل لتسوية للصراع.

واعتبر أنه من الطبيعي أن تنتهي مدة الشهور التسعة التي حددها كيري لانتهاء المفاوضات، دون التوافق على حلّ للصراع، على اعتبار أنه لا توجد أي فرصة لأن يتمكن رئيس وزراء إسرائيلي من التوصل لتسوية تقوم على أساس الانسحاب إلى حدود 1967، وفي الوقت ذاته لا يوجد زعيم فلسطيني يستطيع التوقيع على تسوية لا تضمن هذا الانسحاب.

أما صحيفة «هآرتس» فاعتبرت حديث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن استعداده للتسوية مجرد «تضليل واحتيال»، مشيرة إلى أنه سمح خلال فترة الأشهر التسعة التي حددها كيري لانتهاء المفاوضات مع ممثلي السلطة الفلسطينية ببناء 13850 وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية.

وجاء في افتتاحية الصحيفة أمس أن إسرائيل لا توفر الظروف المطلوبة التي تسمح بإقامة دولة فلسطينية، مشيرة إلى أن هذا ما يفسر رفض تل أبيب التفاوض مع ممثلي السلطة الفلسطينية حول حدود الدولة الفلسطينية العتيدة.

واتهمت الصحيفة الحكومة الإسرائيلية بتجاوز القانون الدولي بشكل فظ من خلال إصرارها على البناء في المستوطنات القائمة في الضفة الغربية والقدس.

وأضافت أن إسرائيل تسببت في «ظلم تاريخي» للفلسطينيين من خلال عدم تراجعها عن قرارها الذي اتخذته في ثمانينيات القرن الماضي وأعلنت من خلاله مليون دونم من الأراضي الفلسطينية «أراضي دولة» من أجل توظيفها في بناء مستوطنات جديدة أو توسيع مستوطنات قائمة.

وشددت الصحيفة على أن خارطة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية التي تمّ تهويدها تدلل على أن إسرائيل تهدف من خلالها إلى إيجاد تواصل بين المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والمدن داخل إسرائيل.

البرلمان التونسي يخفق في عزل رموز النظام السابق

تونس / متابعات :

أخفق المجلس الوطني التأسيسي في تونس في إقرار الفصل 167 من القانون الانتخابي المتعلق بإقصاء رموز النظام السابق من المشاركة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة.

ووافق على الفصل المذكور 108 نواب، في حين رفضه 23 نائبا وامتنع عن التصويت عليه 43 نائبا، ليبقى بحاجة إلى صوت واحد لتمريره.

وأثارت نتيجة التصويت حالة من الفوضى والتوتر داخل المجلس التأسيسي من قبل النواب الذين صوتوا بالموافقة على قانون العزل السياسي، وهو ما أدى إلى قطع الجلسة.

وقد وقع 87 نائبا على عريضة تقضي بالعودة إلى التصويت على هذا الفصل استنادا إلى ما ينص عليه الفصل 93 من القانون الداخلي للمجلس، وطالب النواب الموقعون على العريضة رئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر بالعودة إلى الفصل، لأنه لم يعلن عن نتائج التصويت الأول بسبب الفوضى التي عمت الجلسة.

ويؤيد كل من حزب حركة وفاء وحزب التحالف الديمقراطي وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وعدد من نواب حركة النهضة ونواب مستقلون، منع رموز نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي من الترشح إلى الانتخابات المقبلة.

ويقول مؤيدو المنع "إن الفصل 167 سيقطع الطريق أمام عودة رموز الحكم المتسلط خلال الانتخابات المقبلة فحسب، لكنه لن يقصيهم نهائيا عن الحياة السياسية".

في المقابل، يرفض حزب نداء تونس وحلفاؤه في ما يعرف بالاتحاد من أجل تونس وفي الجبهة الشعبية هذا الفصل ويعتبرونه "إقصاء ممنهجاً لخصوم سياسيين.

وجاء في نص الفصل أنه "لا يمكن أن يترشح لانتخابات مجلس نواب الشعب كل من تحمل مسؤولية حكومية في عهد الرئيس المخلوع، باستثناء من لم ينتم إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، كما لا يمكن الترشح للانتخابات لكل من تحمل مسؤولية في هياكل التجمع".

ويتولى عدد من المسؤولين في نظام بن علي مهمات أساسية في بعض الأحزاب والهيئات، وتشهد الطبقة السياسية انقساما بشأن إبعادهم عن الحياة السياسية.

يذكر أن المجلس التأسيسي بدأ في 18 أبريل التصويت فصلا فصلا على مشروع القانون الانتخابي الضروري لتنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قبل نهاية 2014.

مفتشو الطاقة الذرية إلى إيران الأسبوع المقبل

طهران / متابعات :

أعلن مسؤول إيراني في الملف النووي أن مفتشين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيتوجهون إلى طهران الأسبوع المقبل لزيارة موقعين نوويين في إطار اتفاق الشفافية.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن المتحدث باسم المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية بهروز كمالوندي قوله إن "مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيتوجهون إلى إيران الأسبوع المقبل لزيارة منجم ساغند ومصنع ارداكان لإنتاج اليورانيوم المركز".

والزيارة إلى الموقعين تندرج في إطار اتفاق تعاون أبرم في فبراير بين إيران ووكالة الطاقة وينص على سبعة إجراءات لإظهار شفافية بشأن برنامج إيران النووي المثير للجدل، يجب التحقق منها قبل 15 مايو.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية الطلابية عن كمالوندي قوله إن مفتشي الوكالة زاروا مركز الليزر في "لشكر اباد" غرب طهران الذي هو أيضا ضمن الإجراءات السبعة.

وتؤكد إيران أنها أغلقت في 2003 هذا المصنع الذي تشتبه الوكالة بأن موقعا لتخصيب اليورانيوم بالليزر موجود فيه.

وأضاف كمالوندي أن "إيران ستنجز في الأسبوعين المقبلين الخطوات المطلوبة" في الاتفاق مع وكالة الطاقة.

والنقطة الأكثر حساسية تتعلق بطلب معلومات عن صنع صواعق لإنتاج قنبلة.

وفي 2011 أعربت الوكالة عن قلقها لـ"هذه الصواعق" بسبب "إمكانية استخدامها في قنبلة نووية".

وفي نهاية 2013 تعاونت إيران والوكالة حول أول ستة إجراءات متعلقة بالبرنامج الإيراني النووي الذي يشتبه بأنه يخفي شقاً عسكرياً.

والتعاون بين إيران والوكالة يتم بموازاة مفاوضات بين إيران ومجموعة دول 5 + 1 (الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا) للتوصل الى اتفاق نهائي مع طهران.

وعلى الجانبين أن يلتقيا في فيينا في 13 مايو لإجراء محادثات جديدة.

والهدف هو الحصول على ضمانة بحلول 20 يوليو بأن البرنامج النووي الإيراني هو لأغراض سلمية بحتة ورفع العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران.

وتطبق الدول العظمى وطهران منذ يناير اتفاقا مرحليا لستة أشهر بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.